- تقنيات تحليل النصوص القانونية -

من بين أهم الدراسات التي تنصب على المواضيع القانونية في حياة رجل القانون العملية، بدء من دراسته الجامعية وانتهاء بامتهانه احدى المهن القانونية، ضبطه لتقنيات التعامل مع النصوص القانونية. وفي هذا الصدد إن أول ما يساور الحقوقي من تساؤلات، ماهي خصوصيات هذا النوع من المنهجيات وما هي قواعده؟ وكيف يتم تحريره؟ وهل يمكن معرفة احدى تطبيقاته؟

المبحث الأول: الأسس المنهجية لتحليل النصوص القانونية

ان اجراء أي بحث أو دراسة ميدانية كانت ام نظرية وفي شتى حقول المعرفة عامة، وفي فروع العلوم القانونية خاصة تتطلب معرفة العديد من التقنيات والمهارات والالمام بخطوات وقواعد منهجية، تعتبر المرحلة الأهم في انجاز البحث العلمي، هذه القواعد والتي من بينها تحليل النص القانوني كآلية يلجأ اليها الباحث من اجل الإحاطة ما أمكن بفحوى النص واستيعابه وبيان أصله ومصدره وتحليل لغة كتابته. وتقنية التحليل هذه ظهرت منذ القديم خصوصا عند فقهاء الشريعة الإسلامية في تحليلهم للنصوص الدينية لكن ليس بالمفهوم الحديث الذي يعرفه النص القانوني حاليا.

ولا جدال في أن تقنية تحليل النص القانوني لها أهمية سواء في اكتساب الباحث لتقنيات ومهارات دقيقة تساعده في بحثه، وفي استيعابه للنص القانوني حتى يفهمه فهما سليما ويضعه في الموضع الصحيح ضمن بحثه، بل وحتى المهني بحاجة لهذه التقنية من اجل العمل على تطبيق النص بالشكل السليم. والسؤال الأولي الذي قد يطرح هنا ماذا نقصد بتحليل النص القانوني؟

المطلب الأول: تحديد المقصود بتحليل النصوص القانونية

يقصد بتقنية تحليل النصوص القانونية كآلية منهجية تفكيك النص وتجزيئه الى مجموعة العناصر التي يتألف منها، وتحديد اجزائه ومكوناته، رغم ان هناك من يطلق على هذه الالية المعالجة القانونية للنصوص وهناك من يستعمل مصطلح التحليل، ولكن رغم ذلك تبقى كلها مصطلحات تصب في نفس المنحى أي شرح وتقييم للنص محل التحليل، وبمعنى أكثر دقة يمكن القول بان عملية التحليل التي تقوم على دراسة مفصلة حتى يتمكن المتفحص لذلك النص من استيعابه وتحديد المعنى الذي قصده من كان وراء وضع ذلك النص. هذا، ولا ينبغي الخلط بين تحليل النص والتعليق على النص وتفسير النص.

فعندما نتحدث عن التعليق عن النص فإننا نكون بصدد عملية تفسير وتوضيح للموضوع محل ذلك التعليق، ويكون ذلك بقدر من الحرية، وبأسلوب شخصي، والذي يخلص فيه المعلق الى إعطاء فكرة عن الموضوع او عن ذلك

النص، وبالتالي فان التعليق هو بمثابة فحص انتقادي لمضمون وشكل النص (غالبا ما نجد بعض الاجتهادات القضائية التي تكون قد أسست لمبدأ معين وتراجعت عنه هي التي تكون محل تعليق).

اما فيما يتعلق بتفسير النص فانه يعني تحديد مضمونه ومعناه من عدة زوايا ويمكن لاي نص ان يكون محل تفسير سواء كان نصا واضحا وسليما او كان غامضا ومعيبا، وفي هذا الإطار ظهرت العديد من المدارس كمدرسة الشرح على المتون والمدرسة التاريخية او الاجتماعية ...الخ.

لذلك فالذي يظهر ان تحليل النص لا ينحصر فقط في القيام بعملية تحليل اللغة التي كتب بها النص او أسلوب النص، وتحليل مضمونه بل الأكثر من ذلك، يجب ان يعمل المحلل على اظهار أصل النص ومصدره وبنيته وشكله، والقيام بمقابلته ومقارنته بنصوص أخرى عامة او خاصة وطنية او اجنبية، ويمكن ان يكون كذلك من بين النصوص القانونية الموضوعية او الإجرائية او الشكلية.

علما ان النص الذي يمكن ان يكون محل تحليل لا يكون فقط **النص التشريعي (نصوص التشريع بأنواعه ومراتبه ودرجاته)** بل يمكن ان يكون **مقولة لأحد الفقهاء** او يكون عبارة عن **وثيقة علمية** او **محاضر لنقاش برلماني**، ما دام الهدف هو المعرفة القانونية والقدرة على تحليل النص واكتساب المهارة في عرض المعارف في إطار ربطها دائما بالنص موضوع التحليل.

وما دمنا نتحدث عن اكتساب المهارة والمعرفة فهذا يعني ان الشخص الذي يقوم بتحليل النص يجب ان يقوم بإضافة كمية من المعلومات لمحتوى النص محل التحليل دون الخروج عن إطار النص.

المطلب الثاني: الهدف من تحليل النصوص القانونية

يعتبر تحليل النص القانوني وسيلة لتحقيق هدفين هما:

الهدف الأول :هو تحديد إطار المناقشة، بحيث يتقيد الطالب بالأفكار التي جاءت بالنص والأفكار المجاورة لها دون التطرق إلى غيرها من الأفكار، ولو كانت هذه الأخيرة تتعلق بنفس المسألة القانونية التي تعرض لها النص، وهذا لتفادي الخروج عن موضوع النص ولتفادي إعادة سرد المعلومات المحفوظة بطريقة آلية.

الهدف الثاني :هو السماح للطالب بإعطاء رأيه تجاه أفكار النص، سواء بالتأييد أو بالمخالفة، مع تبرير موقفه الشخصي، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها، وهذا هو التعليق الحقيقي على النصوص، والذي يبتعد فيه الطالب عن مجرد شرح ما جاء في النص دون انتقاد، مما يؤدي إلى إعادة كتابة ما جاء في النص دون أي تغيير، فيصبح عمل الطالب بدون فائدة.

بهذا ينتقل الطالب من درجة الحفظ للدروس والمحاضرات إلى درجة استيعاب أهم الأفكار والمفاهيم القانونية وترسيخها في ذهنه والاستعداد لمناقشتها كلما عرضت عليه دون الاضطرار إلى حفظها.

المبحث الثاني: قواعد تحليل النصوص القانونية

لمعرفة قواعد معالجة أي نص تشريعي او فقهي يقتضي الوضع بيان الخطوات المتدرجة له، حتى يمكن فهمه والتعليق عليه. لذا يتعين على الطالب أن يقرأ النص أكثر من مرة وبتمعن دقيق، لكي يفهم معانيه اللغوية ومراميه القانونية، فقراءة وحيدة للنص من شأنها ان توقع الطالب في زلات كثيرة. وفي سبيل ذلك يجب عليه اعتماد مرحلتين هما:

- **مرحلة تحضيرية** :وفيها يقوم الطالب بتحليل النص تحليلا شكليا وموضوعيا.
- **مرحلة تحريرية** :وفيها يقوم الطالب بمناقشة المسألة القانونية التي أثارها النص القانوني وذلك وفق خطة متكونة من مقدمة وصلب موضوع وخاتمة. وسنتناول هاتين المرحلتين كما يلي:

المطلب الاول: المرحلة التحضيرية

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له، ويفيد القيام بهذين التحليلين في فهم النص فهما جيدا والتحضير لمناقشته.

الفرع الأول: التحليل الشكلي

يقتضي التحليل الشكلي دراسة النص من حيث شكله فقط، فبعد قراءة أولية له يستخرج الطالب العناصر التالية:

أولا: تحديد طبيعة النص (هويته)

إن أول ما يظهره شكل النص للطالب هو طبيعته، حيث يتبين للطالب بسهولة ما إذا كان النص هو مادة من مواد قانون معين أم مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع لفقيه معين فبعد رؤية أولية للنص يذكر الطالب طبيعته بذكر ما إذا كان نصا تشريعيا أو فقهيا.

ثانيا: المصدر الشكلي (موقع النص)

يقصد بالمصدر الشكلي للنص أي موقعه من المصدر أو المرجع الذي أخذ منه، فيبحث الطالب من أين اقتطف النص ويذكر المصدر الشكلي بطريقة منتظمة ومرتبة تختلف باختلاف طبيعة النص وذلك كما يلي: إذا كان النص تشريعيا يذكر الطالب موقعه من القانون الذي أخذ منه بطريقة مرتبة وذلك بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص. إذا كان النص فقهيا يذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه وذلك ببيان العناصر التالية بالترتيب: لقب واسم المؤلف، عنوان المرجع، الطبعة إن وجدت، دار النشر، مكان النشر، السنة، الصفحة.

ثالثا: المصدر المادي

يقصد به أصل وضعه إن كان نصا تشريعيا، أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان نصا فقهيا، فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع أو الكاتب، فإذا كان النص تشريعيا، فمفهوم أن المشرع الجزائري متأثر بكل من المشرعين المصري والفرنسي، فيذكر الطالب نص المادة محل التعليق والنص المقابل لها في كل من التقنين المصري والفرنسي.

إذا كان النص فقهيا، فإن شخصية الكاتب إن كان معروفا ستبين المذهب الذي ينتمي إليه، وبالتالي نظريته والمبدأ الذي يعتمد عليه في شرح المسألة القانونية محل التعليق وإلا فإن قراءة أولية للنص ستسمح بمعرفة المذهب أو القوانين التي تأثر بها الكاتب.

رابعا: بنية النص: في هذه المرحلة يتم البحث في بنية النص من الناحية الطوبوغرافية والمنطقية واللغوية.

1 - البنية الطوبوغرافية (البناء المطبعي): يقصد بذلك بيان ما إذا كان النص قد ورد في فقرة واحدة أو على عدة فقرات ويترتب على ذلك عدة نتائج أساسية تستخدم في عملية معالجة النص، خاصة في عملية وضع خطة البحث وكذلك استخراج الأفكار الأساسية والفرعية. فالغالب أن النص الذي يرد في فقرة واحدة يعبر عن فكرة واحدة. والغالب أيضا أن المشرع عندما يضع النص في فقرتين، أو أكثر، فإنه يعمد على وضع القاعدة في الفقرة الأولى، والاستثناءات على القاعدة وحدود هذه الاستثناءات فيما يلي من فقرات، وقد تكون الفقرات المتعددة هي تعدادا للشروط التي تفترضها الفقرة الأولى.

2- البنية المنطقية: تتضح البنية المنطقية للنص القانوني من خلال الخصائص التي تتميز بها هذه الأخيرة، حيث أن القاعدة القانونية عادة ما تكون آمرة، وهذه الخاصية تميزها عن غيرها من النصوص الفلسفية والأدبية التي تترك مجالا واسعا للجدل والنقاش.

3- البنية اللغوية: في هذه المرحلة، تتم دراسة الألفاظ المستخدمة في النص للحكم على مدى ملاءمتها للسياق ومدى انسجامها معه، وأيضا مدى دلالتها اللغوية، لأن اللغة القانونية هي لغة متخصصة ولهذا يجب الوقوف عند استعمال المصطلحات، لأن هاته الأخيرة تؤدي معنى واحد محدد وتتضمن البنية اللغوية لنص قانوني الإشارة إلى العبارات والمصطلحات التي لها أهمية خاصة لفهم النص.

الفرع الثاني: التحليل الموضوعي (تحليل مضمون النص)

يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون، أي أنه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية التي يبنى عليها النص، ولا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدة مرات مع دراسة كل كلمة وردت فيه وتحليل كل فقرة من فقراته.

أولا: شرح المصطلحات

من الأحسن هنا أن يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص ويشرحها بإيجاز، لأن هذا مفيد في تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة وخاصة تلك التي تداول بعض القانونيين على استعمالها في غير محلها، فصارت خطأ شائعا في الوسط القانوني وبات من الصعب تصحيحها في الأذهان، والفهم

الصحيح للمصطلحات المستعملة في النص هو الذي يؤدي إلى التحديد الصحيح لموضوع المسألة القانونية محل التحليل وتفادي الخروج عنه، ولهذا بات من الضروري البدء بشرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص محل التحليل.

ثانيا: استخراج الفكرة العامة

يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص، ويسهل استخراجها بعد قراءة متأنية للنص وفهمه فهما جيدا، بحيث يتبين للطالب موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها ويفيد استخراج الفكرة العامة من النص في تحديد إطار المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع.

ثالثا: استخراج الأفكار الأساسية

بعد استخراج الفكرة العامة، يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة، ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة، ويفيد ذلك في التحضير لوضع خطة ملائمة.

رابعا: طرح الإشكالية

بعد استخراج الفكرة العامة والأفكار الأساسية للنص ينتهي الباحث إلى تحديد المسالة أو المسائل القانونية المحورية (أي محور المعالجة القانونية والشرح الأساسي) المراد مناقشتها عبر النص وهنا يحاول صياغة هذه المسألة ورسم ملامحها في صورة إشكالية علمية تتضمن تساؤلا أو تساؤلات محددة تستحق الدراسة التحليلية والإجابة عليها وفق خطة محكمة.

المطلب الثاني: المرحلة التحريرية

يقوم الطالب خلال هذه المرحلة بوضع خطة مناسبة وذلك استعدادا لمناقشة المسألة القانونية المعروضة عليه من خلال النص.

الفرع الأول: التصريح بالخطة

بعد أن يتعرف الطالب على موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها عبر النص القانوني يقوم بوضع ما هو من أفكار ثانوية وما هو أساسي واستبعاد ما هو خارج الموضوع ثم ترتيبها لوضع خطة مناسبة، حيث أن خطة تحليل نص قانوني لا نستطيع تحديدها مسبقا، لأنها توضع بناء على النص محل التحليل فتقسم مثلا إلى مباحث بحيث يناقش كل مبحث إشكالية فرعية من إشكاليات النص، فالخطة إذن تنبع من النص ذاته يجب على الطالب بعد وضع الخطة، أن يتأكد من أنها

- **موافقة لموضوع النص ومطابقة له.**
- **شاملة بحيث لم يتم إهمال أحد الأفكار.**
- **متوازنة ومتسلسلة.**
- **لا تحتوي على عناوين و أفكار متكررة.**

الفرع الثاني: المناقشة

تتم مناقشة المسألة القانونية بتحرير ما جاء في عناوين الخطة، بدءا بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع منتهيا بالخاتمة.

أولا: مقدمة

يبدأ الطالب في المقدمة بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة وجيزة ومركزة ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني، ثم الإشارة إلى أهمية الموضوع وبعدها إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص، ثم أخيرا الإعلان عن التقسيم المراد اعتماده للإجابة عن هذه الإشكالية.

ثانيا: صلب الموضوع

كما هو معروف، فإن صلب الموضوع يعرض عبر مباحث ومطالب وفروع ونقاط إن وجدت، وهذا لمناقشة النص، والمناقشة تكون من خلال المعلومات المكتسبة إما من المحاضرة أو من المراجع أو من الثقافة العامة.

ويجب على الطالب أن يحذر من الخروج عن الموضوع، ولذلك عليه أن يتقيد بأفكار النص وأن يشرحها وينتقدها ويبدي رأيه فيها مع التبرير.

ثالثا: الخاتمة

يلخص الطالب في الخاتمة موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة، يليها عرض للاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل، والتي يمكن أن تكون:

- موقف الباحث أو الطالب من رأي المشرع أو الكاتب مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.
- عرض الاقتراحات المقدمة من أجل مراجعة أو إلغاء أو تعديل النص، سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام.

بعد ان تطرقنا الى دراسة المنهجية المعتمدة لتحليل النصوص القانونية، ارتأينا ختام محاضرتنا هذه بنموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني في حصة الاعمال الموجهة وهو" المادة الأولى من القانون المدني الجزائري"